

الفصل الثالث

العلاقات العامة ، الشؤون السياسية والوسائل الإعلامية

Public Relations , Politics and The Media

يبدو أن العلاقات العامة توضع أسبوعياً تحت مقصلة التشهير لدورها في تلوين وإفساد العملية السياسية في بريطانيا . من الأمثلة الصارخة على ما ارتكبه العلاقات العامة من أساليب أدت إلى تدهور العملية السياسية : نسج خيوط الحلول الزائفة ، الحملات السلبية والتأثيرات الضارة لجماعات الضغط . هناك دعوات متكررة للعودة إلى نمط النشاط السياسي ، حيث لا يكون لمثل هذه الأساليب موضع قدم . هذه الاتهامات المسبقة التي تدافع عنها وسائل الإعلام ، والتي تتمثل في التأثير الضار للعلاقات العامة على السياسة البريطانية يجب أن تكون موضع قلق وبحث لإزالة سمومها المؤذية . وفي الواقع ، يمكن القول بأن الوسيلة الإعلامية ، والسياسيين واختصاصي العلاقات العامة يرتبطون معاً في علاقة تجدها الوسيلة والسياسيون أكثر منفعة مما يهتمون من الاعتراف به .

تقع مناقشة دور العلاقات العامة داخل المجال السياسي بصورة طبيعية في قسمين : استخدام الهيئات الحكومية لممارسات PR ، واستخدام الهيئات غير الحكومية وأعضاء جماعات الضغط لممارسات PR ، في العملية السياسية . سوف يقيم هذا الفصل دور العلاقات العامة السياسية في الديمقراطيات الغربية مع تركيز خاص على الهيئات الحكومية في المملكة المتحدة . في فصل لاحق يتناول هذا

الكتاب (الفصل الثامن) عملية جماعات الضغط lobbying . سوف تتناول الأقسام الثلاثة الأولى من هذا الفصل الأهمية المتزايدة لاختصاصي العلاقات العامة في الاتصالات الحكومية في بريطانيا ، وسوف تركز بصفة خاصة على أشكال متعددة من إدارة وسائل الإعلام وأساليب إدارة المعلومات التي يستخدمها ممارسو العلاقات العامة الحكوميون . سوف يتم أيضاً تقييم دور الوسيلة الإعلامية في ضوء أوجه العملية السياسية في بريطانيا . يناقش الجزء قبل الأخير في الفصل المحاولات الحديثة لتطوير نموذج Grunigian الخاص بالعلاقات العامة الحكومية ، وسوف يناقش القسم الأخير البرلمان الاسكتلندي الجديد المتطور ، سواء كانت العمليات الاتصالية المحيطة بهذه الهيئة تقدم أو لا تقدم بديلاً للثقافة السياسية القائمة في "بريطانيا" .

العلاقات العامة الحكومية في المجتمعات الديمقراطية

بينما الإدارة الحكومية للوسائل الإعلامية على أساس يومي هو التركيز الأساسي لهذا الفصل ، فإنه من الواضح ذاتياً أن الحكومات يجب أن تكسب الانتخابات لكي تتولى أو تحافظ على السلطة . على الرغم من أن هذا الفصل سوف لا يناقش العملية الانتخابية تفصيلاً ، فإنه تجدر الإشارة إلى أن الارتباط بالعملية الانتخابية يتطلب النضال من أجل إحداث تغيير في طبيعة أنشطة الاتصال المحيطة بالسياسات الديمقراطية ، وأن هذا النضال قد يلقي به أحياناً في تضاريس وعرة . لقد ألفت دراسات عديدة الأضواء حديثاً على أفكار سياسية معاملة تتعلق بالاتصالات السياسية أثناء الحملات الانتخابية ودور العلاقات العامة والإعلانات السياسية .

إن مهمة العلاقات العامة للقيام بالدور الرئيسي في اقتناص السلطة السياسية والاحتفاظ بها ليست قاصرة على الغرب فقط . تشير الدراسات إلى أنه في الثقافات السياسية المختلفة كما في روسيا وأمريكا الوسطى لا يرتبط النجاح في الانتخابات بالأفكار أو الشخصيات ، ولكن بالإعلانات الأنجلو أمريكية والشركات العامة . شركة Saatchi and Saatchi لها شهرة كبيرة في السياق البريطاني بسبب حملات

إعلاناتها السياسية في صالح حكومة "مارجريت تاتشر" المحافظة ، ولكن من المهم أن نتذكر أن الشركة كانت أيضاً مندمجة بصورة ملحوظة في مجال العلاقات العامة ذات الارتباط .

بينما دور العلاقات العامة في الحملات الانتخابية ليس محور المناقشة الحالية ، يجب أن يكون معروفاً أن تطوير دور العلاقات العامة المتخصص في الانتخابات يعتبر جزءاً من اتجاه أكثر اتساعاً . ينعكس هذا في توسيع دور اختصاصيي العلاقات العامة في العلاقة اليومية بين الوسيلة الإعلامية والحكومة . يلاحظ Knight and Curtis (1987) أن "الأخبار تحدد أولويات الدولة وممثلها ، حيث تعامل أنشطة الدولة التافهة جداً على أنها جديرة بأن تكون أخباراً مهمة ، وتنظر إلى ممثلي الحكومة على أنهم مصادر" موثوق بها "ومتحدثين جذابين يصفون أوجه العلاقات الداخلية بين الدول" . لماذا كل هذا الاستعداد من منظمات الأخبار وخاصة النشرات الإخبارية في التلفزيون لتخصيص مثل هذه الوقت الكبير لأخبار الأحداث السياسية ؟ تقع الإجابة على هذا السؤال ، إلى حد كبير في "نجاح العلاقات العامة" (McNair, 1994) ، وأكثر تحديداً إلى النجاحات التي حققتها الحكومات البريطانية حديثاً في إدارة وسائل الإعلام ، وإدارة المعلومات . بالطبع ، العمليتان مرتبطتان بصورة وثيقة ، ولكن لأغراض المناقشة التالية سوف نتناولها كأنشطة منفصلة .

إدارة الوسائل الإعلامية

العلاقة بين السياسيين ووسائل الإعلام ، والأكثر أهمية بين الحكومة ووسائل الإعلام ، سوف تتضمن بوضوح صراعاً بين ما يعتبر نظرياً مجموعتين مختلفتين من المصالح . من المفترض أن يحاول الصحفي التنقيب عن الحقائق وتقديمها ، بينما سوف يريد السياسي التأكيد على أن تعكس التقارير الإخبارية "الرسالة" التي يريد توصيلها . ليس هناك ما هو جديد في محاولة الرموز السياسية السيطرة على ما تقدمه وسائل الإعلام ، كما تكشف عنه تقارير تطور ونمو العلاقات العامة السياسية المختلفة منذ بداية القرن العشرين (Pearson 1992; McNair 1994) . ومع ذلك ،

سوف تركز المناقشة على دور PR في الثمانينيات (1980) والتسعينيات (1990) في بريطانيا ، تلك الفترة التي شهدت تحولات سريعة في دور ومكانة العلاقات العامة داخل العملية السياسية . لقد صاحب هذا التوسع في نشاط العلاقات العامة - وهذا طبيعي - اعتماد متزايد على استراتيجيات إدارة وسائل الإعلام . ويشير هنا بعض النقاد (McNair, 1994 Franklin 1994) إلى ظهور الأحداث والتصريحات "الملفقة" كمحاولات واضحة من السياسيين للسيطرة على ما تقدمه وسائل الإعلام عنهم وعن سياساتهم .

الأحداث والتصريحات "الملفقة"

كما سبق القول ، لاحظنا أن "آلة الأخبار" وخاصة أخبار التلفزيون تخصص نسبة ضخمة من وقتها مركزة على المجال السياسي ، وأن الصحفيين في ضوء التزاماتهم بالتوقيات الصارمة ، يجدون - كمعظم الناس - أنه من الصعوبة بمكان المقاومة إذا كانت مهمة تجميع الأخبار يتم تسهيلها بالنسبة لهم من الجهات السياسية . لقد لاحظ (Cockerell et al., 1984) ، أنه بالإشارة إلى أعمال البرلمان البريطاني ، "أن عددًا قليلاً جداً من الصحفيين قد كان لديهم الحافز للغوص بعيداً إلى أعماق حقيقة السلطة بدلاً من مجرد الاكتفاء بالنزول الحذر إلى المياه الضحلة في بحر السياسة : إن مهمة المحرر التلفزيوني أن يلتقط التفاصيل الأساسية أو النقاط الجوهرية لأي حدث أو حديث سياسي . إذا جعلت المهمة أكثر سهولة ، إذا احتوى الحديث عبارات قابلة للتذكر وطنانة ، والتي تلخص النقاط المهمة ، حينئذ تكون الفرصة جيدة لاختبار هذه الإجراء وإذاعتها خلال الدقائق القليلة المخصصة لمثل هذه الأحداث في نشرات الأخبار .

يشير (McNair 1994) أن معظم الأحاديث السياسية ، التي تتجه بصورة متزايدة إلى أن تكون محملة بالعبارات الطنانة والقابلة للتذكر ، تأتي في سياق "الأحداث الملفقة" التي يسعى السياسي إلى الاستيلاء على أذهان الجماهير المحتشدة أو أعضاء مؤتمر الحزب . من الواضح ، أنه لهذه الأحداث السياسية الملفقة تاريخ طويل منذ

دخول قيصر روما بعد انتصار عسكري آخر شهير إلى حشود "نورمبرج" في الثلاثينيات (1930) في ألمانيا . على الرغم من ذلك ، فإن انطباع الجمهور المتعاسك والمخلص الذي يظهر في هتافاته وتهليله لقائده العظيم القوى ، يخلق أيضاً قصة إخبارية سهلة - حتى وإن كانت ضحلة - تدخل في جدول أخبار التلفزيون لتغطية الدقائق القليلة المخصصة لمثل هذه الأحداث.

في بريطانيا ، في الثمانينيات (1980) حزب المحافظين الذي كان في السلطة أثناء ذلك العقد قدم بصورة متزايدة هذه الصورة عن الحزب الموحد والمتعاسك خلف قيادة قوية "مارجريت تاتشر" . كانت أحاديث "تاتشر" والمسؤولين في الحزب أثناء انعقاد مؤتمراتهم ناجحة في تزويد أخبار التلفزيون بالعبارات الرنانة والقابلة للتذكر عن المعلومات السياسية (McNair 1994) ، والتي سمعت إلى وضع جدول الأخبار في صالح السياسيين . وعلى النقيض أثناء تلك الفترة ، جاء تقديم "حزب العمال" في وسائل الإعلام على أنه يعيش حالة من الفوضى في أحسن حالاته ، وفي حالة تفكك كامل في أسوأ الحالات . بعد هزيمته في انتخابات عام 1979 ، وكما يتوقع المرء ، دخل الحزب في مرحلة صراع أيديولوجي داخلي ، وفي أوقات معينة حدثت تصدعات محطمة (ترك الحزب عدد كبير من أعضائه القياديين وشكلوا الحزب الديمقراطي الاجتماعي) . طفت صراعات داخلية مريرة على السطح أثناء انعقاد مؤتمرات الحزب ، ووجدت قيادة حزب العمال صعوبة كبيرة في السيطرة على الأحداث . وهنا نجد منظمات وسائل الإعلام الباحثة عن تقديم دقائق قليلة لنشرات أخبارها عكست هذا الصراع المرير ، وكانت محاولات قيادة الحزب لإحداث تأثير على جدول الأخبار قليلة جداً ، دون ذكر لإدارتها . على النقيض من ذلك تماماً كان حزب المحافظين في عقد الثمانينات متحداً ، وكان حزب العمال منقسماً ؛ كان للمحافظين محافظ قوي ، وكان للعمال سلسلة قيادات ضعيفة وغير فعالة ، سيطر المحافظون على الأحداث وكان العمال تحت رحمتها ؛ وهكذا . لقد سمح مؤتمر حزب المحافظين لقيادته بإدارة تقديمات وسائل الإعلام عن الحزب إدارة ناجحة خلال فترة زمنية كبيرة . ولكن خلف الستار كانت صفوة حزب المحافظين غير

متحدة وراء قيادته حيث الاختلافات الأيدولوجية والشخصية بل وإراقة الدماء كانت تجرى بعيداً عن أعين الجمهور . كان واضحاً للمراقبين السياسيين أن حزب المحافظين يعاني أيضاً ، كما كان يعاني حزب العمال من المرارة والإحساس بالكراهية . استولت الدهشة على وسائل الإعلام بالانقلاب الداخلي في حزب المحافظين الذي أبعد "تاتشر" عن مركز القيادة وكرثيسة للوزراء . يوضح هذا مدى النجاح في إدارة وسائل الإعلام في معظم وقت حكم "تاتشر" .

خيوط المعالجات الخادعة

معظم التقارير التي تناولت نجاح دور حزب العمال حديثاً في إدارة وسائل الإعلام سلطت الأضواء على ما يقوم به "توني بليز" رئيس الوزراء الحالي من نسج خيوط المعالجات الصحفية الخادعة. لقد ناقش عدد كبير من الكتاب (Jones 1999, Fairclough 2000) إدارة وسائل الإعلام المحيطة "بمشروع قانون الرفاهية" كدراسة حالة تصور: "إدارة حزب العمال الجديد لوسائل الإعلام وخيوط المعالجات الخادعة Media spin".

يلاحظ Fairclough أنه :

يتم تقليص خطر فهم وسائل الإعلام غير المتوقع وغير الناضج للسيطرة بتتبع الحديث لكي يقدم إلى الجماهير بالطريقة التي ترغب الحكومة أن يقدم بها ، ومن ثم فإنها تضع عليه نسجاً خاصاً من خيوط المعالجات الخادعة .

كان هذا بالطبع مجرد البداية لعملية إصلاح الرفاهية ، والتي مرت خلال مرحلة الاستشارات وانتهت بتقديم مشروع القانون إلى البرلمان . يرى (Fairclough 2000) أن العملية بكاملها ، منذ الشروع في الحملة مروراً بالمرحلة الاستشارية وحتى تقديم المشروع إلى البرلمان ، كانت تدار من خلال وسائل إدارية وترويجية ، وليس من خلال الحوار الديمقراطي . وطبقاً لرأى الكاتب ، فإن جزءاً من فن نسج الخيوط الخادعة يتمثل في حساب التأكيدات التي من المتوقع أن تضيفها طلائع الصحف ، والتي يمكن أن تكون طريقة فعالة لنقل رسائل الحكومة بصورة ضمنية ، والتي لا ترغب أن تنقلها بصورة علنية .

استخدام خيوط المعالجات الخادعة لحمل أنواع معينة من الرسائل وإنتاج أنواع معينة من قراءات لوثائق أو أحداث مهمة يعبر عن أسلوب إدارة وسائل الإعلام كما استخدمته حكومة حزب العمال بصورة متزايدة . إنه مظهر مهم في إدارة الحكومة للمعلومات كما يوضح القسم التالي .

إدارة المعلومات والعلاقات العامة

كل الحكومات المنتخبة ديمقراطيًا يجب أن تتصل بجمهور ناخبها . ومع كل هذا ، يوجد في معظم نظريات الحكومة الديمقراطية افتراض بأن الحكومة خادمة للشعب ، تنتخب لتنفيذ إراداته . بالطبع ، لا يعني مجرد أن الحكومة عليها هذا الواجب لتزويد الجمهور العام بالمعلومات ، أنها سوف لا تحاول أن تتحكم وتلاعب بكمية ونوع المعلومات التي تنشرها . تستخدم الحكومة البريطانية الآن 1.200 موظف في مطابعتها مع ميزانية مرتبطة تصل إلى 200 مليون جنيه إسترليني سنويًا (Budge et al., 1998).

كثير من المعلقين يلاحظون كيف أن إدارة المعلومات الماهرة قد حولتها إلى مورد ذي قيمة كبيرة . يفترض (Cockerall et al., 1984) أن ما تختاره الحكومة لكي نخبرنا به من خلال آلة علاقاتها العامة شيء، والمعلومات التي يستخدمها المشاركون في حكومة البلد الحقيقيين شيء آخر . يلاحظ (Negrine, 1996) "أن الاستخدام المتزايد لاستراتيجيات الاتصال التي تعدها الحكومة بعناية تهدف إلى تأكيد .. أن المعلومات التي تسعى إلى نقلها إلى المواطنين تم تلقيها بدقة . من الواضح أن هذه الزيادة المضطربة في استخدام الحكومة لاختصاصي العلاقات العامة قد يعكس مجرد المزيد من الثقافة الترويجية العامة في بريطانيا (Miller 1998) . ومع ذلك ، قد عبر بعض الملاحظين عن قلق شديد حول التزايد في استخدام الحكومة لأساليب إدارة المعلومات .

فيما يتعلق بإدارة المعلومات في المجتمع بواسطة مجموعات متعددة في ظروف غير متساوية القوة ومن ثم غير متساوية في سهولة الوصول إلى نظم إنتاج وتوزيع

المعلومات ، وهذه التساؤلات قاسية فيما يتعلق بالحكومة لأن "جهاز الدولة يتمتع بامتياز سهولة الوصول إلى الإعلام الجماهيري".

توجد طرق عديدة تستطيع الحكومات أن تدير بواسطتها المعلومات لكي تجعل رؤيتها متميزة على موضوع ما . يمثل تسريب معلومات مهمة أو حتى وثائق مهمة إحدى الطرق التي قد تلجأ إليها الحكومة أو الجماعات القوية ذات المصلحة داخل الدولة في محاولة للسيطرة على جدول أعمال وسائل الإعلام الجماهيرية ، ولكن ربما يكون السلاح الأساسي في ترسانة إدارة معلومات الحكومة هو "نظام جماعة الضغط".

جماعة الضغط The Lobby

كلمة Lobby لغويًا تعني الردهة أو رواق الانتظار . وقد أطلقت هذه الكلمة على جماعة الضغط لأن الصحفيين اعتادوا التجمع في رواق انتظار مجلس العموم البريطاني ، وقد وصفت جماعة الضغط على أنها الأداة الأكثر فائدة في يد رئيس مجلس الوزراء لإدارة الأخبار السياسية (Cockerell et al., 1984) .

يمثل هذا النظام الذي تستخدمه الحكومات البريطانية موردًا في غاية الأهمية - ويمكن إثارة الجدل على أنه يساء استخدامه - حيث إحكام الرقابة على تدفق المعلومات إلى وسائل الإعلام ، وبالتالي إلى الجمهور العام . من الواضح أيضًا أنه نظام فريد داخل الديمقراطيات الغربية ، على الرغم من أن الذين يستخدمونه يدعون عكس ذلك . لا يعني هذا أن الحكومات الأخرى لا تحاول إدارة المعلومات - بالطبع إنهم يفعلون ذلك - ولكن من الطبيعي تعيين شخص كمتحدث باسم الحزب السياسي الذي يمثل صراحة موقف الحكومة ومبرراتها . الموقف ليس كذلك في بريطانيا . ممثل الحكومة للشؤون الصحفية عادة عضو في فريق الخدمة المدنية ، ومن ثم يكون محايدًا من المنظور السياسي الرسمي ، وبصورة متفردة ، يتعامل مع وسائل الإعلام الجماهيري من خلال نوع من العمليات الإجرائية السرية . (Franklin et al., 1994) . يجادل (Cockerell et al., 1984) بأن "نظام جماعة الضغط يعكس السرية التي تحيط

كثيراً بالحكومة في بريطانيا ، ويسمح لحكومة اليوم أن تقدم تصوراتها عن الحقيقة غير القابلة للاختبار .

كل الصحف والتلفزيونات والإذاعات القومية ممثلة في جماعة الضغط حيث يطلعهم السكرتير الصحفي لرئيس الوزراء عادة على التعليمات والمعلومات . يلاحظ Cockerell - المرجع السابق - أن ما يقوله السكرتير الصحفي في لقائه بمسؤولي وسائل الإعلام هو ما يريده رئيس مجلس الوزراء أن تنقله هذه الوسائل إلى الجماهير . يذكر Franklin (1994) بأن التغيير الأساسي الذي حدث في نظام جماعة الضغط في فترة ما بعد الحرب والذي اشتمل على تقنين مجموعة من القواعد لإخضاع مصادر الأخبار غير الملحقة بالحكومة وفي نفس الوقت تلزم الصحفيين على الاعتماد على مصدر واحد ؛ عادة السكرتير الصحفي لرئيس مجلس الوزراء . في الواقع ، أصبحت جماعة الضغط مؤتمر الحكومة الصحفي الذي يمكن أن يوزع المعلومات التي ليست لها مرجعية . يشير Franklin - المرجع السابق - أنه عندما يعطي السكرتير الصحفي لرئيس مجلس الوزراء موجزًا حول أعمال الوزارة فهناك احتمال قوي بأنه سوف يظهر كمادة إخبارية حافلة بالقصص المصطنعة التي يضعها في موجزه . من الواضح أن جماعة الضغط تعمل جيدًا للصحافة الجماهيرية بمعنى أنه من السهل عليها الحصول على قصة إخبارية في التوقيت المناسب للأخبار المسائية أو الطبعات الصباحية . إنها تعمل بصورة جيدة أيضًا مع الحكومة في هذه الأيام عن طريق توفير نظام معلومات يسمح لها بالسيطرة وبناء جداول أعمال الأخبار السياسية في وسائل الإعلام الجماهيرية . ومع ذلك ، يدين Hennessy الممارسة على أنها لا تعمل لمصلحة أي فرد آخر . إنه يفترض أن " أي نظام يوفر أحدث المعلومات أو التعليمات الجماهيرية غير المنتمية يمثل ممارسة للتقييد معدة لفائدة ومصلحة من يعطونها ويستقبلونها و ضد مصالح المستهلك - القارئ ، المستمع ، المشاهد ، والناخب

(Franklin, 1994) .

العلاقات العامة السياسية ووسائل الإعلام الجماهيرية متبادلة الاعتماد والمعمدة كلية

يلاحظ Franklin (1994) أن ممثلي وسائل الإعلام الجماهيرية يرغبون في تقديمها على أنها تشكل "السلطة الرابعة" التي تخضع كل أوجه الحياة السياسية إلى التدقيق الدقيق عن كذب ، ومن ثم تعبر عن آلية أساسية لتأمين مساءلة السياسيين أمام الجماهير العامة" . ومع ذلك ، فإنه يشير إلى "كلاب الحراسة" هذه التي يراها أولئك المنتقدون للثقافة السياسية البريطانية أنها ليست أكثر من أنها كلاب مستأنسة . إنه يلاحظ أن الماركسيين يحددون وسائل الإعلام الجماهيرية بأنها وكالات مركزية في بناء الإجماع الاجتماعي والسياسي والذي يشجع على إذعان الجمهور ، وذلك بتوزيع وفرض قيم ومعتقدات المجموعة السياسية والاجتماعية المهيمنة داخل المجتمع (1994). بينما من الممكن أن يقال أنه ليس بالضرورة أن يسيطر السياسيون على وسائل الإعلام بأية وسيلة مباشرة أو تأمرية ، فإن الطريقة التي بها ينشأ القطاع السياسي البريطاني وتتم المحافظة عليه بواسطة الوسائل الإعلامية والسياسيين ، يقلل إلى حد ما من شأن الافتراض بأن وسائل الإعلام الجماهيرية تشكل السلطة الرابعة في الدولة.

على الرغم من ذلك يدعى أحياناً بأن هناك اعتمادية متبادلة بين السياسيين ووسائل الإعلام . رأى السكرتير الصحفي لمارجريت تاتشر Bernard Ingham أن "العلاقة وحشية في أساسها . إنهم يتغنون على لحوم كل منهم ، ولكن لا يعرف أحد لحم من سوف يكون على المائدة القادمة" (مقتبسة من Franklin) . قد يبدو تشبيهه Ingham غير مناسب ، ولكن من الواضح أن العلاقة بين وسائل الإعلام والسياسيين يمكن وصفها على أنها نوع من التكافل . يعتمد السياسيون بصفة عامة واختصاصيو العلاقات العامة الحكوميون بصفة خاصة على الوسائل الإعلامية بوضوح للاتصال مع الجمهور العام . ولكن يجب أن يقال أن الإداعيين الصحفيين يدركون أنه بدون التعاون مع السياسيين ، فإن الصحافة السياسية سوف تكون صعبة إن لم تكن مستحيلة .

ومع ذلك ، يمكن أن يجادل بعض المعلقين بأن ظهور مديريين لوسائل الإعلام في الديمقراطيات الغربية مثل بريطانيا قد دفع علاقة السياسيين بوسائل الإعلام إلى ما وراء الاعتمادية المتبادلة إلى حالة من اعتماد وسائل الإعلام على السياسيين (McNair 1994) . سواء اتفق المرء أو لم يتفق على أن العلاقة هي واحدة من اعتمادية وسائل الإعلام ، فإن نظرة سريعة إلى ملكية وسائل الإعلام في المملكة المتحدة سوف يشير إلى أن الإعلام ليس مستقلاً عن القوى الاقتصادية والمصالح السياسية في المجتمع البريطاني (Negrine 1994) . من الواضح أيضاً ، أن الحريات النهائية للصحافة والإذاعة تقع تحت رحمة العملية التشريعية . في بريطانيا ، كما لوحظ سابقاً نجد أن هذه العلاقة تلخصها جماعة الضغط الحكومية التي بينما تستلزم درجة ما من الاعتمادية المتبادلة ، فإنها تتجه في النهاية إلى أن يسمح لمديري وسائل الإعلام الحكوميين بالتحكم إلى حد ما في هيكله جداول أعمال الأخبار .

يناسب الموقف في بريطانيا الحكومة بوضوح ، ولكن بالتأكيد له آثار سلبية جانبية حيث يؤدي إلى مستوى من الشك وعدم الثقة حول نوع المعلومات التي تبثها الحكومة . هناك توتر ملحوظ بين التحكم في تدفق المعلومات ، وهيكله جداول الأخبار إلى الحد الذي يعامل كل شيء على أنه "قصة ملفقة" كما قد رأينا ، فإن جوهر هذا الحوار يتمثل في دور العلاقات العامة الحكومية ، وقد افترض بأن الحكومات واختصاصيي العلاقات العامة الحكومية في كثير من الديمقراطيات الغربية يمارسون نوعاً من العلاقات العامة التي تقيد الحكومة "المفتوحة" وتؤدي إلى عدم الثقة بين جمهور الناخبين . لا ينبغي أن يشعر دارسو العلاقات العامة بالدهشة عندما يجدون James Gruning يفترض أن بعض الديمقراطيات الغربية والتي يصفها على أنها نوع من أنشطة الاتصال الحكومية غير المتماثلة والتي تحتاج إلى أن تتبنى نموذجاً متماثلاً .

العلاقات العامة الحكومية المتماثلة

يجادل Grunig and Jaatinen (1999) بأن العلاقات العامة الحكومية تختلف باختلاف نوع الديمقراطية الغربية ، التي تخضع للتحليل . إنهما يفترضان بأن المنظمات الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية تمارس بشكل أكثر احتمالاً "نموذج المعلومات العامة" في مجال العلاقات العامة . يكمن السبب وراء هذا المنهج الاتصالي القائم على المعلومات من طرف واحد أنهم ينظرون إلى الحكومة "نظرة جماعية" . بلدان أخرى ، مثل كندا والنرويج ، تمارس استراتيجية الاتصال ذي الاتجاهين ، لأن المنظور الذي يدعم أساس الاتصال الحكومي في هذه البلدان هو تضامن المجتمع . ولكن ما هو الفرق بين الحكومة ذات النظرة الجماعية والحكومة ذات النظرة التضامنية .

النظرة الجماعية والنظرة التضامنية

يفترض Grunig and Jaatinen (1999) أن أصحاب النظرة الجماعية يفهمون العلاقة بين "الوكالات الحكومية والجماهير كنوع من المنافسة - منافسة بين جماعات المصلحة لسهولة الحصول على الأموال والخدمات الحكومية" . يختلف تعريف دور الوكالات الحكومية هنا إلى حد ما عنه في حالة معظم نظريات النظرة الجماعية والتي ترى الحكومة على أنها حكم أو رقيب والذي أطلق عليه "جون ستيورات مل" مكان السوق الحر للأفكار (Moloney, 1996) . ومع ذلك ، نجد أن فكرة تنافس جماعات المصلحة تقع في قلب نظرية النظرة الجماعية وينعكس هذا في التعريف السابق .

أشار Grunig and Jaatinen (1999) إلى أن نظام "التضامن المجتمعي" يختلف عن نظام "النظرة التضامنية" . إنهما يجادلان بأن "النظرة التضامنية السياسية يمكن أن تكون خطراً على الديمقراطية إذا سيطر كل من الوكالات الحكومية أو الجماهير كل منهما على الآخر أو تكافتت لتحقيق مصالحها المتبادلة على حساب الجماعات الأخرى في المجتمع" . ومع ذلك في نظام التضامن المجتمعي تتفاوض الوكالات

الحكومية مع الجمهور الذي يفترض أنها تخدمه أو تنظمه لتحقيق التوازن بين مصالح تلك الجماهير والمجتمع بصفة عامة من خلال التماثل في الاتصال (مرجع سبق ذكره) . تجسد أنواع العلاقات التي يلخصها التضامن المجتمعي "التكاتف الجماعي بدلاً من التنافس الفردي" (مرجع سبق ذكره) . إنهما يريان أن هذه التوجهات الجمعية ، التضامنية والمجتمعية جميعها لها تأثيرات جوهرية على كيفية تفاعل الحكومات والوكالات الحكومية مع الجماهير . إنهما يلاحظان :

لا تحتاج الوكالات الحكومية في مجال النظرة الجمعية (سلوك الأثرية) إلى تبني استراتيجية للعلاقات العامة لأنها تتوقع من الجماعات النشيطة أن تأتي إليها طالبة الخدمات ، وليست الوكالات في حاجة إلى تحديد هذه الجماعات . في التضامن الخالص تختار الوكالة الحكومية نمطياً ، أن تتكاتف مع جماعات المصالح الأكثر قوة ، ويكفي القليل من الإدارة الاستراتيجية لتحديد من هذه الجماعات . ومع ذلك ، في التضامن المجتمعي يجب أن تباشر الوكالة مهمة تقصي البيئة ومهمة أشكال أخرى من العلاقات العامة الاستراتيجية للتعرف على تلك الجماعات التي عليها مسؤولية التفاعل معها - لصالح تلك الجماعات ، الحكومة والمجتمع ككل .

من الواضح أنه طبقاً لرؤية هذين الكاتبين أن نظرية العلاقات العامة ينبغي ألا تبني فقط على المبادئ العامة للتمييز في العلاقات العامة ، ولكن أيضاً يجب أن تتضمن مبادئ التضامن المجتمعي .

يفترض Grunig and Jaatinen أن سياسات الاتصال الحكومي في بلدان مثل "النرويج" و "كندا" تعكس هذه المبادئ المتعلقة بالتضامن المجتمعي ، بينما بلدان مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تميل إلى تبني "منظور الجمعية أو الأثرية" . وسواء اتفقنا أم اختلفنا مع استنتاجهما بأن الاتصال الحكومي يتطلب تطبيق مبادئ "التمييز" في إطار من التضامن المجتمعي ، فإنه من الصعب إقامة الحجة على أن منهج الحكومة البريطانية إلى الاتصال مع الجمهور العام يعكس ممارسة اتصالية

متماثلة مشاركة ومنفتحة . ومع ذلك ، في أواخر التسعينيات (1990) حدثت تغييرات في بريطانيا ذات دلالة في الأفق السياسي تناولت البرلمانات والجمعيات العمومية التي كانت تنشأ أو يعاد إنشاؤها في كل من "اسكتلندا" ، "ويلز" و "أيرلندا الشمالية". سوف يركز الجزء الأخير من هذا الفصل على "البرلمان الإسكتلندي" الجديد ويناقش التغييرات الدستورية إذا ما كانت قد خلقت أو لم تخلق فرصة لإحداث التغيير في ممارسة الاتصالات الحكومية .

العلاقات العامة الحكومية وانتقال المسؤولية إلى الإسكتلنديين :

تغيرت الهياكل السياسية في "المملكة المتحدة" بعد انتخابات يونيو 1999 بطريقة أكثر عمقاً من "قانون الاتحاد" في 1707 . لأول مرة منذ هذا التاريخ انتخبت "اسكتلندا" برلماناً تشريعياً في عاصمتها Edinburgh . سوف يركز هذا القسم الأخير من الفصل على الحالة الخاصة "بالبرلمان الإسكتلندي" والجدل الذي تمثله الثقافة السياسية يعبر عن محاولة واعية لاستبدال نموذج "الحكومة البريطانية" بنظام للمشاركة أكثر انفتاحاً وخضوعاً للمساءلة .

في يوليو 1997 نشرت الحكومة "البريطانية" ورقتها البيضاء الخاصة بانتقال المسؤولية إلى "البرلمان الإسكتلندي" . بعد وقت قصير من هذا وبالتحديد في 11 سبتمبر 1997 عرض سؤالان للاستفتاء على الناخبين الإسكتلنديين حيث طلب منهم الإجابة عما إذا كان يجب وجود "برلمان إسكتلندي" ، وإذا ما كان يجب أن يكون لهذا البرلمان صلاحيات ضرائبية مختلفة . دعمت الأحزاب السياسية الثلاثة : حزب العمال ، حزب الأحرار الديمقراطيين ، والحزب القومي الإسكتلندي حملة "نعم - نعم" . عارض حزب المحافظين هذه الحملة والذي فقد كل مقاعده الإسكتلندية في Westminster وفي البرلمان الأوروبي .

للبرلمان الإسكتلندي سلطة تشريعية في اسكتلندا على مجالات معينة مثل الصحة ، التعليم ، الحكم المحلي ، التنمية الاقتصادية ، البيئة ، الزراعة ، الغابات ، الصيد ، القانون ، الشؤون الداخلية ، الرياضة ، والفنون ، وله حرية

زيادة أو تخفيض الضرائب بنسبة 3٪ . سوف لا يكون للبرلمان الذي انتقلت إليه السلطة المسئولية فيما يتعلق بالتشريع في مجالات الموضوعات الدستورية ، الشؤون المالية للمملكة ، السياسة الخارجية ، الدفاع ، الأمن الاجتماعي ، والإذاعة .

في الانتخابات العامة التي جرت في 6 مايو 1999 تم انتخاب 129 عضواً من البرلمان الإسكتلندي . حصل حزب العمال على أكبر الأصوات وشكل حكومة تحالف مع حزب الأحرار الديمقراطيين ، والذي كان ترتيبه الرابع بعد حزب المحافظين . الحزب القومي الإسكتلندي الذي جاء ترتيبه الثاني تولى دور المعارضة مع حزب المحافظين وبعض الأحزاب الصغيرة الأخرى التي حصلت على مقاعد في البرلمان البريطاني .

صاحب هذه التطورات السياسية في اسكتلندا بيانات ذات دلالة حول كيفية توقع عمل كل آلية الاتصال السياسي في هذه الثقافة السياسية الجديدة . تشكلت لجنة استشارية ضمت ممثلين من كل الأحزاب لجمع الآراء حول كيفية عمل البرلمان الإسكتلندي الجديد . نشرت اقتراحات اللجنة في 15 يناير 1999 . تضمن تقرير اللجنة أربعة مبادئ أساسية :

- يجب أن يجسد البرلمان الإسكتلندي ويعكس المشاركة في السلطة بين الشعب الإسكتلندي ، وسلطة المشرعين (أعضاء البرلمان الإسكتلندي) والسلطة التنفيذية الإسكتلندية (الوزراء الإسكتلنديين) .
 - يجب أن تكون السلطة التنفيذية خاضعة لمساءلة أعضاء البرلمان ، وأن تكون السلطة التنفيذية والبرلمان خاضعين لمساءلة الشعب الإسكتلندي .
 - يجب أن يكون البرلمان الإسكتلندي سهل الوصول إليه ، منفتحاً ، مستجيباً وأن يطور الإجراءات التي تجعل من الممكن إحداث التنمية من خلال منح المشاركة ، ودراسة وفحص السياسة والتشريع .
 - يجب أن يدرك البرلمان الإسكتلندي في عملياته وتكليفاته الحاجة إلى تدعيم الفرص المتساوية أمام الجميع .
- في النظام السياسي الإسكتلندي ليست السلطة التنفيذية فقط هي التي بيدها المبادرة

التشريعية . هذه سلطة منوطة أيضاً باللجان البرلمانية والتي تشكل من أعضاء يتراوح عددها ما بين 5 - 15 عضواً طبقاً للتوازنات والتجمعات السياسية في البرلمان . عادة ، تعقد هذه اللجان البرلمانية اجتماعاتها بصورة علنية ويمكن أن يكون ذلك في أي مكان في اسكتلندا . كان الشعور بأن هذا سوف يشجع على المشاركة الشعبية الفعالة في الأنشطة البرلمانية* . ما هو واضح يتمثل في أن غياب نظام جماعة الضغط Lobby في الاتصال الحكومي هو بمثابة بُعد عملي ورمزي للثقافة السياسية الإسكتلندية عما هو الحال لدى الحكومة المركزية في Westminster .